

واقع تطبيق تمويل التعليم في مشروع معين للقسائم التعليمية
بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية

The application of education funding in a project for
educational vouchers in the Ministry of Education of Saudi
Arabia

إعداد

هند عبدالله عبدالعزيز الوكبان

المملكة العربية السعودية

Doi:10.33850/jasep.2020.100699

قبول النشر: ١٢/٦/٢٠٢٠

استلام البحث: ٧/٥/٢٠٢٠

المستخلص :

هدفت الدراسة الحالية الى التعرف على واقع تطبيق مشروع معين للقسائم التعليمية، وأبرز التحديات التي تواجه تطبيق المشروع في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر قاده وقائدات المدارس المطبق فيها المشروع ، ومن ثم وضع عده توصيات لتطوير المشروع ، وقد تم استخدام المنهج الوصفي المسحي حيث وزعت استبانات على جميع قادة وقائدات المدارس المطبقة لمشروع معين للقسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (١١١). وكشفت الدراسة عن وضوح سياسات وأنظمة مشروع معين للقسائم التعليمية وتوفره للخدمات المساندة والبيئة المدرسية والتعليمية المناسبة للطلاب. كما أظهرت النتائج متابعة الوزارة للطلاب الملتحقين بالمشروع وأخذها بملاحظات و رأي العاملين بالمشروع من أجل تطويره، كما كشفت النتائج عن أن تمويل مشروع معين للقسائم التعليمية وأوجه الصرف فيه مناسبة، كما كشفت الدراسة أن من أبرز التحديات ضعف الحوافز المقدمة لتشجيع العاملين في المشروع وقلة عدد القيادات الإدارية المؤهلة والمتخصصة في إدارة مثل هذه المشاريع وضعف دور الاعلام في الإعلان والتوعية بأهمية المشروع في مواقع التواصل المختلفة، وقد أوصت الدراسة بعدد من المقترحات من أجل تطوير مشروع معين للقسائم التعليمية.

الكلمات المفتاحية : تمويل التعليم، مشروع معين ،القسائم التعليمية

Abstract:

The current study aimed to identify the reality of implementing a specific project for educational vouchers, and the most prominent challenges facing the implementation of the project in Saudi Arabia from the viewpoint of leaders and school leaders in which the project is applied, and then put several recommendations to develop the project, and the survey descriptive approach was used where questionnaires were distributed All school leaders and leaders applying for a specific educational voucher project in Saudi Arabia numbering(111). The study revealed the clarity of the policies and regulations of a specific project for educational plots and its provision of support services and the appropriate school and educational environment for students. The results also showed the Ministry's follow-up of students enrolled in the project and taking it with observations and opinions of the project workers in order to develop it .The results also revealed that financing a specific project for educational vouchers and aspects of exchange is appropriate, as the study revealed that one of the most important challenges were weak incentives provided to encourage project workers and the small number of administrative leaders qualified and specialized in managing such projects and the weak role of the media in advertising and awareness of the importance of the project in various communication sites, and the study recommended several proposals for developing a specific project for education vouchers.

Key words: education financing ,(Maeen) project ,educational vouchers

المقدمة:

تسعى المجتمعات جاهدة للتطور واضعة نصب عينيها ان لكل فرد دورا في التنمية وبالتالي تضمن لهم الحق في التعليم والتأهيل، وحيث ان التعليم ما هو إلا نظام اجتماعي يؤثر في المجتمع ويتأثر به، وخاصة في الجانب الاقتصادي وإعداد القوى البشرية المؤهلة لخدمه المجتمع بمستوى مهني عالي، لا يجب باي حال من الأحوال استثناء أي فرد من هذه القوى البشرية، مهما كانت قدراته واحتياجاته. وتأتي جهود المملكة العربية السعودية في حفظ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومعالجة كل الصعوبات التي تعترض تطبيقها ضمن خططها الوطنية، تماشيًا

مع رؤيتها الوطنية ٢٠٣٠ وتحقيقاً لاتفاقية (حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) التي وقعت عليها عام ٢٠٠٨، لذلك وضعت احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة في مقدمة الأولويات عند صياغة سياسات خطة التنمية العاشرة في المملكة (٢٠١٥-٢٠١٩)، ويأتي اهتمام حكومة المملكة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة استشعاراً منها بواجباتها تجاه تقديم جميع الخدمات والبرامج التي تحتاجها هذه الفئة من المجتمع والذين يملكون من العزيمة والإلهام والإصرار ما لا يملكه الكثيرون، ومما يؤكد ذلك اصدار وزاره التعليم الدليل التنظيمي والدليل الاجرائي للتربية الخاصة للعام (١٤٣٦-١٤٣٧) وتعميمه على جميع برامج التربية الخاصة في المملكة والالزام بتطبيق ما جاء فيه (وزاره التعليم، ٢٠١٩).

وفي ظل ارتفاع تكاليف التعليم وزيادة الإنفاق عليه لا يجب أن نغفل ان مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار التعليمي يعد وسيلة مهمة للاستفادة مما لدى مؤسسات المجتمع الأهلية من امكانيات لتطوير كفاءة الفرد بما يعود عليه وعلى مجتمعه بالفائدة ويتوافق مع الاتجاه العالمي في تقليص الاعتماد على الانفاق الحكومي لأن التعاون بين القطاع التعليمي الحكومي والقطاع الخاص واجب تقضيه المصلحة الوطنية (الجابري، ٢٠١٠).

وليس انخراط القطاع الخاص في التربية والتعليم شيئاً جديداً، ولكن ما هو جديد بشأن هذه الظاهرة هو مقياسها، ونطاقها، وتغلغلها في كافة جوانب ومجالات التربية والتعليم

ويقصد بخصخصة التربية والتعليم عملية نقل الإدارة، والوظائف والمسؤوليات المتعلقة بالتربية والتعليم، من مؤسسات الدولة الى القطاع الخاص، وفي حاله التعليم، تأخذ هذه العملية اشكالا مختلفة مثل: المدارس الدينية، والمدارس الخاصة المنخفضة الأقساط، ومدارس المساعدات الأجنبية او المدارس الدولية التي تسيورها منظمات غير حكومية، والمدارس المستقلة، والمدارس التعاقدية، ومدارس القسائم، والمدارس المنزلية، والدروس الخاصة، والمدارس المتجهة نحو السوق، والمدارس القاصدة للربح(منشورات اليونسكو، ٢٠١٥، ص ٧٥).

وقد ركزت رؤية المملكة ٢٠٣٠ علي أهمية خصخصة الخدمات الحكومية ومن ضمنها التعليم وأولت الثقة والأيمان الكامل بدور القطاع الخاص وفتح أبواب الاستثمار وتشجيع الابتكار والمنافسة والسعي الى تحويل دور الحكومة من مقدم للخدمة الى منظم ومراقب لقطاعات العمل (العتيبي، ٢٠١٧).

وتوافقاً مع رؤية ٢٠٣٠ أطلقت وزارة التعليم مشروع معين للقسائم التعليمية ويسعى المشروع الى العمل على توفير خدمة تعليمية متميزة لطلاب التربية الخاصة بالإضافة الى تشجيع القطاع الخاص على تطوير التعليم العام وترشيد الأنفاق

الحكومي وتحقيق التوسع في التعليم الأهلي في جميع مدن ومناطق المملكة العربية السعودية للوصول الى أهداف وزارة التعليم لبناء مجتمع معرفي منافس عالمياً (وزاره التعليم، ٢٠١٩).

مشكله الدراسة:

تتنامي في العالم قوه الميل الي خصخصة التربية والتعليم على اختلاف مستويات تطبيقه، فقد شهد العقد الماضي ازدياد الأقبال على الألتحاق بمؤسسات التعليم الخاص ولاسيما في المرحلة الابتدائية خصوصا في البلدان المنخفضة الدخل(منشورات اليونسكو، ٢٠١٥).

وتبلغ نسبة انتشار الإعاقة في المجتمع حوالي ١٥% من أعداد السكان (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٩). وحيث أن عدد السكان في المملكة يبلغ (٢٠,٤٠٨,٣٦٢) شخصا من الذكور والاناث بمتوسط معدل نمو سنوي (٢,٥٢%)، تشكل نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة حوالي (٧, ٢٤%) من اجمالي السكان (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٩).

ويبلغ عدد الأطفال الذين يتلقون خدمات التربية الخاصة ضمن نطاق وزارة التعليم حوالي (٧٦٠٠٠) طالب وطالبة في مراحل التعليم المختلفة من رياض الأطفال الى المرحلة الثانوية، من خلال (٥٦٠٠) برنامج للتربية الخاصة في جميع مناطق المملكة (وزاره التعليم، ٢٠١٩).

وعلى الرغم من هذا التوسع الضخم لتقديم الخدمة وإستهداف هذه الأعداد الكبيرة من الطلاب التي تتوزع على مدى المساحات الشاسعة، مترامية الأطراف من أراض مملكتنا الحبيبة، الا أن تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة مازال يواجه العديد من التحديات، فقد اشارت ال مشعان (١٤٣٨) الى الكثير من الصعوبات التي تواجه تطبيق وتطوير اداره تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس الدمج، ومن هذه التحديات أن العديد من الخدمات الهامة لتوفير عناية مناسبة لطلاب التربية الخاصة ليست بالمستوى المطلوب، مثل الخدمات المساندة، والفريق متعدد التخصصات، والشراكة المجتمعية، والبيئة المدرسية في مدارس الدمج، كما وافقها القريني (٢٠١٧) في تدني مستوي الخدمات المقدمة لطلاب التربية الخاصة وأرجع ذلك الى ضعف التعاون بين الجهات المجتمعية سواء كانت الحكومية أو الخاصة في المشاركة في تقديم الخدمات اللازمة لهذه الفئة من الطلاب.

وفي ضوء التحديات التي تواجه وزارة التعليم بشأن تقديم الخدمات التعليمية الملائمة لطلاب التربية الخاصة، سواء كانت رفع كفاءة النظام التعليمي بشكل عام، او مواكبة ارتفاع الطلب على التعليم الخاص وزيادة الطاقة الاستيعابية للطلاب المتوقع التحاقهم بنظام التعليم، تقدم وزارة التعليم منحة تعليمية ضمن مشروع معين

للقوائم التعليمية لفئات معينة للدراسة في التعليم الأهلي على نفقه وزاره التعليم وذلك ضمن البرنامج التنفيذي لدعم اهداف مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام وتوافقا مع استراتيجيات ورؤية المملكة ٢٠٣٠ وتتولى شركة تطوير التعليم القابضة اداره البرنامج وتشغيله بشكل كامل (وزاره التعليم، ٢٠١٩).

ويهدف مشروع معين للقوائم التعليمية الى توفير خدمات تعليميه متميزة لطلاب التربية الخاصة ورياض الأطفال وتهيئة فرص التحاق متساوية لتعليم متكافئ ومناسب وفق أفضل المعايير بالإضافة الى تشجيع القطاع الخاص على تطوير التعليم العام، وترشيد الإنفاق الحكومي لتحقيق التوسع في التعليم الأهلي ، والمساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتعليم بالوصول الى المعدلات الدولية في نسبة إلتحاق الأطفال ما دون سن التعليم بمرحلة رياض الأطفال ، وتهيئة فرص إلتحاق متساوية لتعليم متكافئ ومناسب في المدارس لطلاب التربية الخاصة ورياض الأطفال ، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تطوير التعليم العام في مرحلة رياض الاطفال والتربية الخاصة، والمساهمة في ترشيد الإنفاق الحكومي على التعليم العام في مرحلة رياض الاطفال والتربية الخاصة، وتوفير فرص وظيفية للمعلمين والمعلمات السعوديين في القطاع الخاص (وزاره التعليم، ٢٠١٣).

ولقد بدأ تطبيق هذا المشروع منذ عام ٢٠١٧ بعدد (٤٩٧) طالبا وطالبة ومن المتوقع ان يصل عدد المشمولين في مشروع معين للقوائم التعليمية الى ٣٠٠٠ طالبا وطالبة في العام الحالي (وزاره التعليم، ٢٠١٩).

وعلى الرغم مما يبذل من جهود لتوفير الخدمات التعليمية الملائمة لطلاب التربية الخاصة وتعدد البرامج التي تستهدف هذه الفئة وكبر حجم الفريق العامل في مثل هذه البرامج على اختلاف تخصصاتهم، الا أن هناك فجوه عميقه بين الواقع والمأمول من مثل هذه البرامج، لذلك تمت صياغة مشكله الدراسة في الأسئلة التالية.

١. ما واقع تطبيق مشروع معين للقوائم التعليمية في المملكة العربية السعودية من وجهه نظر قادة وقائدات المدارس المطبق فيها المشروع؟
٢. ما التحديات التي تواجه تطبيق مشروع معين للقوائم التعليمية في المملكة العربية السعودية من وجهه نظر قادة وقائدات المدارس المطبق فيها المشروع؟

اهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الي تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع تطبيق مشروع معين للقوائم التعليمية في المملكة العربية السعودية من وجهه نظر قاده وقائدات المدارس المطبق فيها المشروع
- التعرف على أبرز التحديات التي تواجه تطبيق مشروع معين للقوائم التعليمية في المملكة العربية السعودية

● أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة فيما يلي:

الأهمية النظرية:

● تكتسب الدراسة أهميتها من خلال مواكبتها لرؤية المملكة ٢٠٣٠ وذلك بتوفير فرص التعليم للجميع في بيئة تعليمية مناسبة في ضوء السياسة التعليمية للمملكة، ورفع جودة نتائجه تماشياً مع أهداف برنامج التحول الوطني وذلك بإتاحة خدمات التعليم لكافة شرائح الطلاب على اختلاف احتياجاتهم، وكذلك في التوجه نحو نظام الخصخصة للخدمات التعليمية كنظام يساهم في بناء جيل متعلم قادر على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات مستقبلاً.

● متابعة الاهتمام العالمي بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، من أجل النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التنمية البشرية وتوفير التمويل اللازم لتقديم التعليم لهم بشكل ملائم ومناسب لقدراتهم.

الأهمية التطبيقية:

تبرز الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في النتائج التي تأمل الباحثة ان تسفر عنها ومنها:

● التعرف على واقع تطبيق وجه من أوجه نظام خصخصة التعليم وهو مشروع معين للقسائم التعليمية في شركة تطوير التعليم القابضة، والاستفادة من النتائج التي ستوصل لها الدراسة في تحديد التحديات التي تواجه تطبيق المشروع للمساهمة في تطوير المشروع مستقبلاً.

● وتميز الدراسة الحالية في كونها من أوائل الدراسات التي تتناول مشروع معين للقسائم التعليمية كنموذج لتطبيق خصخصة التعليم لدعم وتمويل تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة العربية السعودية.

● قد تمهد هذه الدراسة لإجراء دراسات مماثلة للتعرف على تجارب عالمية في مجال تمويل التعليم .

● تقديم تصور مقترح لتطوير مشاريع اخري لتمويل التعليم للوصول بأذن الله الي التميز على المستوي الإقليمي والعالمي.

أسئلة الدراسة:

١- ما واقع تطبيق مشروع معين للقسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر قادة وقائدات المدارس التي تطبق المشروع؟

٢- ما أبرز التحديات التي تواجه تطبيق مشروع معين للقسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر قادة وقائدات المدارس التي تطبق المشروع؟

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

حدود الموضوع: ستقتصر الدراسة على تقديم وصف لواقع تطبيق مشروع معين للقوائم التعليمية بالمملكة العربية السعودية وتحديد أبرز التحديات التي تواجه المشروع.

الحدود المكانية والبشرية: سيقصر التطبيق الميداني على قادة وقائدات المدارس المطبق فيها مشروع معين للقوائم التعليمية في المملكة العربية السعودية لكونهم أكثر من يتعامل مع المشروع ويقوم بملاحظته ومتابعته ولخبرتهم بواقع تطبيقه في الميدان ومقدرتهم على بيان الجوانب الإدارية والفنية للمشروع.

حدود الزمان: تم تطبيق هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي الحالي ١٤٤١

مصطلحات الدراسة:

تمثلت مصطلحات الدراسة فيما يلي:

تمويل التعليم: هو قيام الدولة بإيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسسات التعليمية بصفة تسمح لها بتحقيق أهدافها وتنفيذ رسالتها التربوية (جوهر والباسل، ٢٠١٥)

ويعرف إجرائيا: هو استحداث طرق جديدة لتنويع مصادر الانفاق على التعليم لتحقيق أهدافه بكفاءة عالية.

التربية الخاصة: مجموعه البرامج والخطط والاستراتيجيات المصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات التربوية الخاصة للطلاب ذوي الإعاقة وتشتمل على طرائق تدريس وأدوات وتجهيزات ومعدات خاصة بالإضافة الى تقديم الخدمات المساندة اللازمة (الدليل التنظيمي للتربية الخاصة، ١٤٣٦/١٤٣٧).

وتعرف إجرائيا: هي الخدمات التعليمية والتربوية والنفسية والمساندة التي تقدم للطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس، والتي وضعت لتلبي احتياجاتهم وتدعم تطورهم ونموهم واستقلالهم.

مشروع معين للقوائم التعليمية: هو منحة مجانية تقدمها وزارة التعليم للدراسة في مدرسه رياض أطفال وتربيته خاصة أو برنامج تربيته خاصة (أهلي) للفتن المستهدفة وفق اشتراطات معينه (تطوير التعليم القابضة، ٢٠١٩).

التعريف الاجرائي لبرنامج معين للقوائم التعليمية: هو برنامج يقدم خدماته للفئة العمرية (٥ - ٦ سنوات - مستوى ثالث) في مرحلة رياض الأطفال ويشمل فئات الإعاقة الذهنية البسيطة والتوحد البسيط - المتوسط وتعدد العوق (ذهني سمعي - ذهني بصري - ذهني حركي) والإعاقة السمعية (الصم وضعاف السمع) والإعاقة البصرية (المكفوفين وضعاف البصر) والشلل الدماغي وبتر الأطراف العلوية أو كليهما والصلب المشقوق وشلل الأطفال والصم المكفوفين. ويقدم الخدمات للفئة العمرية (٦ -

١٨ سنة) في مراحل التعليم الابتدائية والمتوسطة والثانوية ويشمل فئات الإعاقة الذهنية البسيطة والتوحد البسيط -المتوسط وتعدد العوق (ذهني سمعي -ذهني بصري - ذهني حركي -الصم المكفوفين).

أولاً: الإطار النظري:

تحرص المملكة العربية السعودية على تطوير وتجديد نظامها التعليمي ، وذلك من خلال وضعها للعديد من السياسات والأنظمة والخطط التي تضمن للجميع الحق في التعليم ، وتهدف لتمكين إدارات التعليم لتقود عملية تحسين التعليم في المناطق التابعة لها .

التحديات الرئيسية التي يواجهها التعليم العام والدور المأمول للقطاع الخاص:

نظرا للتركيبة السكانية الفتية في المملكة، يتزايد الطلب بشكل كبير على خدمات التعليم ولقد نجحت وزارة التعليم بتأمين التعليم في كل مناطق المملكة ، ولكن مع تزايد الطلب على التعليم فان الوزارة تحتاج الى إشراك القطاع الخاص ليتولى جزءا من مسؤولية توفير الخدمات التعليمية (الفايز ٢٠١١).

ويعتبر التوجه نحو خصخصة التعليم نتاج طبيعي للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى أهميه التعليم في إنتاج الكوادر البشرية التي تقود عمليات التطور والتنمية، ولقد برزت العديد من التحديات التي حفزت اعتماد برامج الخصخصة في ميدان التربية والتعليم وأصبحت الخصخصة بأساليبها وبرامجها المتنوعة ومشاريعها هي إحدى الأدوات الهامه في مجال الإصلاح الإداري والتنظيمي والاقتصادي للمؤسسات التربوية (الفايز ٢٠١١).

ومن أبرز التحديات التي تعاني منها المدارس الحكومية ضعف أنظمة المحاسبة حيث ان هناك إجراءات غير دقيقة لمحاسبة العاملين فيها ، في حين يعتمد القطاع الخاص بشكل أكبر على الأداء الوظيفي والانجاز والتميز في الأداء، كما تقتصر المدارس الحكومية للمنافسة، مما يفقد الحماسة للتحسين المستمر وتقديم خدمات أفضل ،في حين تتنافس المدارس الأهلية لاستقطاب الطلبة مما يشكل حافزا لتوفير خدمات أفضل لجميع الطلبة، كما تقتصر المناهج في المدارس الحكومية للمرونة حيث يتم تبني المنهج الشامل في جميع المدارس الحكومية وبالتالي فليس للمدارس الحرية في اختيار او تعديل مناهجها الدراسية ،وبالمقابل، بإمكان المدارس الأهلية تقديم مناهج متنوعة(بوز اند كمبني، ٢٠١١).

وبالتالي قد يكون من المفيد ان تتولى وزارة التعليم وضع معايير التقييم الوطنية ومعايير المناهج مع ترك هامش من المرونة للمدرسة، إضافة لذلك فإن الخيارات التعليمية التي توفرها المدارس الحكومية لأولياء الأمور محدودة و تقتصر

على خيار القرب الجغرافي، في حين تقدم المدارس الأهلية خيارات أوسع للأهل لاختيار المدرسة المناسبة والمنهاج الملائم (بوز اند كمبني، ٢٠١١). وقد ذكرت الفايز (٢٠١١) عددا من العوامل التي تبرر الحاجة الى خصخصة التعليم ومن أهمها تكس الطلاب في الفصول وما ينتج عنه من ضعف الكفاءة التعليمية، وسيطرة الأساليب التقليدية على التعليم، كما تعاني المدارس الحكومية من قصور الإمكانيات المادية والبشرية بعكس المدارس الأهلية التي تسعى جاهدة لتقديم خدمات تعليمية متميزة لا يحصل عليها الطلاب في المدارس الحكومية، مما يعني وجود طبقه في التعليم، الأمر الذي ينافي مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، لذا يرى المؤيدون لخصخصة التعليم أنها إحدى الوسائل الناجحة في تطوير أداء المدارس الحكومية وتقليص الفجوة بينها وبين المدارس الأهلية مما يعني تحقيق أكبر لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، والذي ينعكس بدوره بصورة إيجابية على البنية الاجتماعية للمجتمع.

مساهمة القطاع الخاص في التعليم العام:

تطمح الوزارة إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية عبر زيادة مساهمة القطاع الخاص في التعليم العام وهي:

- زيادة جودة خدمات التعليم بما في ذلك خدمات الدعم.
- تحسين مخرجات النظام التعليمي متضمنة تلك التي يتم قياسها محليا (مثلا " قياس " لطلاب الصفوف الثانوية) أو على الصعيد الدولي مثل اختبارات PISA و TIMSS (لطلاب الصف الرابع والثامن).
- التركيز على مهام التخطيط، ووضع السياسات والمعايير، ومراقبة التنفيذ، وخفض الأعباء الإدارية، وتعزيز التركيز على المهام الرئيسة عبر إسناد النشاطات التشغيلية إلى القطاع الخاص.
- ترشيد وضمان استدامة الإنفاق على التعليم وخفض تكاليف نظام التعليم في المملكة، بما في ذلك تكاليف الإنشاء والتشغيل (بوز اند كمبني، ٢٠١١).

المنطلق الرسمي لمشروع معين للقوائم التعليمية:

في ظل المؤشرات الاقتصادية التي تشير إلى تنامي الإنفاق الحكومي على التعليم العام، وتزايد النمو السكاني والطلب على التعليم، أضحت من الضرورة بمكان اللجوء إلى أسلوب القوائم التعليمية التي تهدف إلى تحقيق جملة من المصالح الاقتصادية والاجتماعية، ومنها على سبيل المثال خفض الإنفاق الحكومي في التعليم العام وتعزيز نمو مساهمة القطاع الخاص في التعليم العام وتحسين نوعيته وتوليد الوظائف للمواطنين في القطاع الخاص، وكذلك تحسين فرص الحصول على تعليم

جيد بفرص متكافئة وعادلة لأبناء المواطنين بالإضافة لتعزيز نسبة إلتحاق الطلاب بالتعليم الأهلي (وزارة التعليم، ٢٠١٣).

وقد قامت وزارة التعليم بتكليف شركة بوز اند كمبني العالمية بالاشتراك مع فريق من الإدارة العامة للتعليم الأهلي والأجنبي في الوزارة بتقديم دراسة بعنوان (تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التعليم العام)، ولقد أوصت الدراسة بتبني مشروع القسائم الدراسية وبناء عليه صدرت موافقة مجلس الوزراء الموقر على توصيات تعزيز مشاركة التعليم الأهلي في التعليم العام، رقم/١٥٥٠٦ و تاريخ ١٤٣٣/٣/٩ هـ وكان من ضمنها التوصية الآتية: شراء المقاعد الدراسية (القسائم التعليمية) في المدارس الأهلية، مقابل رسوم دراسية تتكفل بها الدولة أسوة بما هو معمول به في التعليم العالي في المملكة وفي عدد من الدول (وزارة التعليم، ٢٠١٣).
آليه تنفيذ مشروع معين للقسائم التعليمية:

- مر تنفيذ المشروع بعدد من المراحل تمثلت فيما يلي :
- دراسة التجارب المحلية والدولية في مجال المنح والقسائم التعليمية.
- إعداد الخطط التفصيلية للمشروع.
- العمل مع مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم لإعداد العروض الفنية وآليات التعاقد والصرف.
- إحصاء الاحتياج الفعلي للخدمات التعليمية الخاصة برياض الأطفال والتربية الخاصة.
- إعداد السياسات والإجراءات والأنظمة الإدارية المتعلقة بإصدار القسائم بالتعاقد مع عدد من الخبراء والاستشاريين.
- العمل على حملة إعلامية للإعلان عن برنامج القسائم (وزارة التعليم، ٢٠١٣).

ثانياً: الدراسات السابقة:

أ-الدراسات المحلية:

درسات تتعلق بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة :

دراسة ال مشعان (٢٠١٧) : هدفت الدراسة الى التعرف على واقع تطبيق ادارة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس الدمج في المملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها وكذلك التعرف على متطلبات تطوير ادارة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس الدمج في ضوء نموذج المدرسة الشاملة الأمريكية. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي حيث تم توزيع استبانة على (٢٤٦) من قادة وقائدات مدارس الدمج بالرياض، اضافة إلى مقابلة (١٩) من مشرفي ومشرفات التربية الخاصة في الإدارة العامة للتربية الخاصة في وزاره التعليم. وأظهرت النتائج أن إدارة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس الدمج تواجه كثيراً من التحديات

ومنها أن العديد من الخدمات الهامة لتوفير عناية مناسبة لطلاب التربية الخاصة مثل الخدمات المساندة، والفريق متعدد التخصصات، والشراكة المجتمعية، والبيئة المدرسية في مدارس الدمج ليست بالمستوي المطلوب بالإضافة الى صعوبة تطوير اداره تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس الدمج وذلك بسبب مركزية اتخاذ القرارات على مستوى الإدارات العليا والاقتصار على الدعم الحكومي وقصور فرص التأهيل المهني للمعلمين في الجامعات.

دراسة القريني (٢٠١٧): هدفت الدراسة الى تحديد العوامل المؤثرة في تدني مستوى الخدمات المقدمة للتلاميذ ذوي الاعاقات المتعددة في المملكة العربية السعودية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي وتم تطبيق ادة الاستبانة على (١٥٣) معلما ومعلمة يعملون في مؤسسات تعليمية تقدم خدماتها لهذه الفئة. وأظهرت نتائج الدراسة أن من أهم العوامل التي تؤثر في تدني مستوى الخدمات المقدمة للطلاب ضعف برامج التطوير المهني المقدمة للمعلمين وضعف التعاون بين الجهات المجتمعية، سواء كانت الحكومية منها أو الخاصة في تقديم الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة وضعف الكفايات ذات العلاقة بالخدمات الانتقالية (وهي الخدمات التي تقدم للطلاب لدعم انتقالهم الي المراحل الأعلى بكفاءة)، التي تقدم لمعلمي التربية الخاصة في برامج اعدادهم في الجامعات السعودية.

دراسات تتعلق بتمويل التعليم :

دراسة المنقاش والخضير(٢٠١٧) : هدفت الدراسة الى تحديد مفهوم التمويل المرتبط بالأداء، وشرح تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل التعليم، وبيان كيفية الاستفادة منها في تمويل المدارس الحكومية السعودية، وكذلك تحديد الصعوبات التي قد تواجه تطبيقها. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأدبيات الدراسة عن التمويل المبني على الأداء، ومواقع الانترنت عن التجربة الأمريكية وذلك من خلال التحليل الشامل لمحتواها. وأظهرت النتائج أن التمويل المبني على الأداء يعتمد على معايير اساسية تحقق التميز في الأداء ، كما أن كل ولاية أمريكية تتبنى صيغة خاصة بالتمويل المبني على الأداء متوافقة مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ، ونتيجة لذلك يمكن لوزارة التعليم السعودية تطبيق التجربة الأمريكية لتمويل المدارس الحكومية بناء علي الأداء باستخدام معايير تتناسب مع ظروف البلد الاقتصادية والاجتماعية .

دراسة المنقاش والشهري (٢٠١٨) : هدفت الدراسة الى تحديد درجة الاستفادة من مواهب الطالبات في برامج رعاية الموهوبات المعمول بها حاليا في تمويل التعليم، وتحديد معوقات ومتطلبات الاستفادة من الموهوبات في خلق موارد مساندة لتمويل التعليم. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي

حيث تم توزيع استبانة شارك فيها (٧٩) مشرفة ومعلمة موهوبات في مدينة الرياض. وتوصلت الدراسة الى أن أهم عناصر الاستفادة من برامج رعاية الموهوبات القائمة حاليا كبدل مساند لتمويل التعليم هي تأهيل الموهوبات للمشاركة في المسابقات العالمية، وبرامج تسريع الموهوبات للمراحل الأعلى، كذلك الاستفادة من الموهوبات في رفع المستوي التحصيلي لقريناتهن المتعثرات. وأظهرت الدراسة أن من أهم المعوقات التي تحول دون الاستفادة من الطالبات الموهوبات كمصدر مساند لتمويل التعليم هي ضعف الدعم المقدم من القطاع الخاص، وأهمال بعض الطالبات العناية بمواهبهن وتنميتها، وكذلك ضعف الدعم المقدم من المدرسة وقلة وعيها بتنمية مواهب الطالبات.

دراسة الباطين (٢٠١٩): هدفت الدراسة الي التعرف على كيفية تنوع مصادر نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبه رؤية ٢٠٣٠، والوقوف على أبرز التجارب العالمية ممثلة في التجربة الأمريكية، واقتراح بدائل لتمويل التعليم. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي التحليلي المقارن بتحليل (١٧) من الوثائق والتقارير الحكومية والدراسات. وتوصلت الدراسة الي ان مصادر تمويل التعليم في المملكة حكومية وان مشاركته القطاع الخاص ضئيلة جدا، وان من اهم التحديات التي تواجه نظام تمويل التعليم ارتفاع نسبة الانفاق الحكومي على التعليم ارتفاعا كبيرا مما يمثل عبئا كبيرا على ميزانيه الدولة ورفض بعض القيادات الشراكة مع القطاع الخاص. واقرحت الدراسة عده بدائل لنظام تمويل التعليم في المملكة لتساعدها في تحقيق اهداف رؤية ٢٠٣٠ ومنها نشر ثقافه المشاركة في تكاليف التعليم والجامعة والمدرسة المنتجة، وتقديم المنح والمساعدات الطلابية من خلال القروض الحكومية والبنكية، وزيادة مساهمه رجال الاعمال من خلال الكراسي البحثية والتبرعات والاقواف، وترسيخ مبادئ ثقافه الرقابة والمحاسبية بما يسهم في حسن استثمار موارد المؤسسات التعليمية وتنميتها.

ب-الدراسات العربية:

دراسة حسين وادم (٢٠١٨): هدفت الدراسة للتعرف على دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهه نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد واستخدم الباحثان المنهج الوصفي واده الاستبانة وشملت العينة العشوائية (١١) خبيرا في التعليم والاقتصاد و(٤٨) مديرا. وقد اسفرت الدراسة عن النتائج التالية، ان من انصب الاليات لتنفيذ تمويل التعليم الأساسي بنظام الكوبونات التعليمية ان تمنح الدولة الكوبون للأسرة ذات الدخل المنخفض، وأن من إيجابيات تمويل التعليم بنظام الكوبونات انه يقلل نسبة الفقر،

والتسرب ويساهم في العدالة في توزيع الفرص التعليمية، كما أظهرت الدراسة ان من سلبيات هذا الاسلوب انعدام ضمان الجهة التي تمول التعليم وصعوبة فهم الفكرة. **دراسة الكلبياني (٢٠١٩) :** هدفت الدراسة الى التعرف على درجه مساهمة القطاع الخاص في تمويل برامج ذوي الإعاقة في محافظه الظاهرة بسلطنة عمان من وجهه نظر العاملين بمؤسسات القطاع الخاص والعاملين ضمن قسم التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم، كما هدفت أيضا الى التعرف على معوقات شراكه القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة من وجهه نظر أصحاب العلاقة، والى تقديم مقترحات لتفعيل شراكة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (١٧) من العاملين بوزارة التربية والتعليم بقسم التربية الخاصة بمحافظة الظاهرة بسلطنة عمان، والعاملين بالقطاع الخاص في الشركات المسجلة في الفئة الممتازة في الغرفة التجارية وتم استخدام الاستبانة كاداة لتحقيق هدف الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة ضعف مساهمة القطاع الخاص في تمويل تعليم ذوي الإعاقة في محافظة الظاهرة في سلطنه عمان ، كما أن معوقات شراكة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة تتمثل في عدم وضوح الأنظمة واللوائح التي تساهم في نشر ثقافه شراكه القطاع الخاص في تمويل تعليم الطلاب ذوي الإعاقة ، وضعف التركيز الإعلامي على مشاركات القطاع الخاص في التمويل ، والمركزية العالية وكثره الإجراءات الروتينية في المؤسسات التعليمية ، وضعف العلاقة بين إدارات التعليم لذوي الإعاقة ومؤسسات القطاع الخاص .

ج-الدراسات الأجنبية: (Robinette,2011) هدفت الدراسة الي مقارنة أداء وتمويل المدارس ذات الأداء الجيد في ولاية تينيسي في الفترة بين عام ٢٠٠٧-٢٠٠٩ وفق معايير قانون (التعليم للجميع)، وتم استخدام المنهج الوصفي المقارن ، وتكونت عينه الدراسة من ١٣٠ مدرسة. وأظهرت الدراسة وجود اختلافات جوهرية في مستوى التمويل (فيدرالي -إقليمي -محلي) بين المدارس بناء على الأداء الجيد وفق المعايير ، كما كشفت عن عدم وجود فروق في نسبة الإنفاق على الطالب حتى في المدارس التي تحصل علي تمويل اكثر، إضافة لذلك فقد كانت حوافز المعلمين ورواتبهم تزيد بناء على سنوات الخبرة وليس بمستوى تحصيل الطلبة. **التعليق على الدراسات السابقة:**

تشابه الدراسة الحالية مع الدراسات المتعلقة بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في استهدافها التعرف على واقع تطبيق إدارة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس الدمج في المملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها، وكذلك التعرف على متطلبات تطوير إدارة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في برامج الدمج،

وفي المنهجية وأداه البحث ولكنها تختلف في العينة. ومع الدراسات المتعلقة بتمويل التعليم في إستهدافها التعرف على الخدمات التربوية التي يمكن خصصتها في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، والتعرف على واقع التمويل في المدارس الحكومية، وكيفية تنويع مصادر تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبه رؤية ٢٠٣٠. واتفقت معها في استخدام المنهجية واختلفت في تطبيق الأداة. وتتشابه مع الدراسات العربية في أستهدافها التعرف على دور تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم وعلى درجه مساهمة القطاع الخاص في تمويل برامج ذوي الإعاقة، واتفقت معها في استخدام المنهجية والأداة ولكنها اختلفت في العينة. ومع الدراسة الأجنبية في دراسة تمويل المدارس بشكل عام وفي المنهجية ولكنها اختلفت في الأداة والعينة. وتتميز الدراسة الحالية في كونها من أوائل الدراسات التي تتناول مشروع معين للقوائم التعليمية كنموذج لتطبيق خصصة التعليم لدعم وتمويل تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة العربية السعودية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي وهو المنهج الموجه نحو الملاحظة الدقيقة والتوثيق التفصيلي للظاهرة المعنية بالدراسة (باتشريجي، ٢٠١٥) وهو من أنسب المناهج البحثية لمعالجة موضوع الدراسة والتي تهدف إلى التعرف على واقع تطبيق مشروع معين للقوائم التعليمية في المملكة العربية السعودية من وجهه نظر قادة وقائدات المدارس المطبق فيها المشروع وأبرز التحديات التي تواجه تطبيق المشروع.

مجتمع وعينه الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من قادة وقائدات المدارس المطبقة لمشروع معين للقوائم التعليمية في المملكة العربية السعودية وعددها (١١١) مدرسة (اتصال هاتفي، إداره التعليم الأهلي، وزاره التعليم مارس، ٢٠٢٠) تتوزع على (٢٠) إدارة تعليميه في وزاره التعليم بالمملكة العربية السعودية، ونظرا لصغرمجتمع الدراسة فقد تم تطبيق الدراسة على جميع أفراد المجتمع، وتم توزيع الاستبيان الكترونيا لتوفير الوقت والجهد ولاختصار المسافات الجغرافية التي تغطيها الدراسة، وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة (٩٠) استبانه، والجدول (١) يبين خصائص عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

جدول (١) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
٢,٢	٢	دبلوم
٥١,١	٤٦	بكالوريوس
٣٤,٤	٣١	ماجستير

دكتوراه	١١	١٢,٢
المجموع	٩٠	%١٠٠

وفقا لجدول (١) فإن (٤٦) من قادة المدارس يحملون درجة البكالوريوس ويمثلون نصف العينة تقريبا (٥١٪)، في حين أن (٣١) من أفراد الدراسة كان مؤهلهم العلمي الماجستير بنسبة (٣٤,٤٪) بينما (١١) فردا يحملون درجة الدكتوراه بنسبة (١٢,٢٪)، واثنان فقط من أفراد العينة كان مؤهلهم العلمي دبلوم بنسبة (٢,٢٪).

جدول (٢) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير الإدارة التعليمية التابع لها

النسبة	التكرار	الإدارة التعليمية التابع لها
١٤,٤	١٣	إدارة التعليم بمنطقة الرياض
١٤,٤	١٣	إدارة تعليم الجوف
٨,٩	٨	الإدارة العامة للتعليم بجده
٧,٨	٧	إدارة التعليم بمنطقة مكة المكرمة
٦,٧	٦	إدارة تعليم القريات
٥,٦	٥	إدارة التعليم بالأحساء
٥,٦	٥	إدارة التعليم بالمدينة المنورة
٥,٦	٥	إدارة تعليم تبوك
٤,٤	٤	إدارة تعليم عنيزة
٤,٤	٤	الإدارة العامة للتعليم بمنطقة عسير
٣,٣	٣	إدارة التعليم بالدوادمي
٣,٣	٣	إدارة التعليم ببيشة
٣,٣	٣	إدارة التعليم بمنطقة نجران
٣,٣	٣	إدارة تعليم جازان
٢,٢	٢	إدارة التعليم بالمنطقة الشرقية
٢,٢	٢	إدارة التعليم بحفر الباطن
٢,٢	٢	إدارة تعليم صبيا
١,١	١	إدارة التعليم بحائل
١,١	١	إدارة التعليم بمحافظة الطائف
%١٠٠	٩٠	المجموع

يبين جدول (٢) أن (١٣) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (١٤,٤٪) يتبعون إدارة التعليم بمنطقة الرياض وكذلك نفس العدد يتبعون لإدارة تعليم الجوف ويمثلون الغالبية العظمى من أفراد العينة.

في حين شارك في الدراسة قائد واحد في كل من إدارة التعليم بحائل وإدارة التعليم بمحافظة الطائف.

جدول (٣) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة في القيادة

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة في القيادة
١١,١	١٠	أقل من ٥ سنوات
٨,٩	٨	٥-١٠ سنوات
٤٨,٩	٤٤	١٠-١٥ سنة
٣١,١	٢٨	أكثر من ١٥ سنة
%١٠٠	٩٠	المجموع

يوضح الجدول رقم (٣) خصائص العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة في القيادة، حيث أن الغالبية العظمى (٤٤) من القادة تبلغ سنوات خبرتهم من ١٠-١٥ سنة بنسبة (٤٨,٩٪) من إجمالي العينة، في حين أن (٢٨) من العينة لديهم خبرة أكثر من ١٥ سنة في القيادة المدرسية بينما (١٠) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته (١١,١٪) خبرتهم أقل من ٥ سنوات، و٨ من القادة فقط تبلغ خبرتهم من ٥ إلى ١٠ سنوات.

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات ويعرفه عناية (٢٠١٤، ١٥٢) بأنها "وسيلة هامة من وسائل جمع المادة العلمية، وبصفة خاصة من المصادر البشرية، وبالنسبة للعلوم الإنسانية، والاجتماعية، والاقتصادية. وتستند إلى الاستجواب الاستبائي الذي يكون مكتوباً".

صدق أداة الدراسة: تم التحقق من صدق الاستبانة بطريقتين:

أ- صدق التكوين (الصدق الظاهري): يهتم هذا الجانب بالصورة الخارجية لأداة الدراسة من حيث بنية العبارات وموضوعيتها وأهميتها، كذلك التراكيب اللغوية ومدى مناسبتها للأفراد المستهدفين بالدراسة كما يهتم هذا الجانب بمدى ملائمة أداة الدراسة للهدف الذي وضعت من أجله ومدى اتساقها مع تساؤلات الدراسة، ولقياس هذا الصدق تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين وتم التعديل على أداة الدراسة واعدادها بصورتها النهائية في ضوء مقترحاتهم (ملحق رقم ٣، ٢).

ب- صدق الاتساق الداخلي: تكمن أهمية الاتساق الداخلي في إعطاء صورة عن مدى التناسق الموجود بين الفقرات الموجودة داخل نفس البعد، ومدى اتساق هذه الفقرات مع البعد الذي تنتمي إليه، كذلك مدى التناسق الداخلي بين محاور الاستبانة وتم التأكد من صدق الاتساق الداخلي من خلال إيجاد معامل الارتباط بين درجة كل فقرة مع

الدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه ومع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه ويوضح جدول ٤ نتائج قياس الاتساق الداخلي:
جدول رقم (٤) معاملات الارتباطات لبيرسون بين درجة العبارة بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه بالدرجة الكلية لمحور واقع تطبيق مشروع معين للقوائم التعليمية في المملكة العربية السعودية

معامل الارتباط بالدرجة الكلية للمحور	معامل الارتباط بالبعد	رقم العبارة	معامل الارتباط بالدرجة الكلية للمحور	معامل الارتباط بالبعد	رقم العبارة
الْبُعد الأول (السياسات والأنظمة)					
**٠,٤٤٧	**٠,٩٠٤	٣	**٠,٥٦٣	**٠,٩٢٤	١
**٠,٤٢٨	**٠,٩٣٦	٤	**٠,٦٠٥	**٠,٩٢٤	٢
الْبُعد الثاني (التمويل)					
**٠,٦٨٤	**٠,٩١٠	٤	**٠,٦٢٢	**٠,٧٨١	١
**٠,٦٩٤	**٠,٨٢٢	٥	**٠,٧٥٠	**٠,٨٩٧	٢
**٠,٧٤٩	**٠,٧٩٤	٦	**٠,٧٩٦	**٠,٩٤٥	٣
الْبُعد الثالث (الإدارة)					
**٠,٨١٤	**٠,٩٢٣	٣	**٠,٧٣٠	**٠,٨٣٤	١
**٠,٨٦١	**٠,٩٣٩	٤	**٠,٧٢٠	**٠,٨١٣	٢
الْبُعد الرابع (التوعية والاعلام)					
**٠,٨٨٤	**٠,٩٤٧	٣	**٠,٧٧٤	**٠,٩٣٤	١
**٠,٨١٣	**٠,٩١٦	٤	**٠,٧٤٣	**٠,٩١٩	٢
الْبُعد الخامس (المتابعة والتطوير)					
**٠,٧٤٩	**٠,٨٢٢	٣	**٠,٧٨١	**٠,٩٤٦	١
			**٠,٨١٠	**٠,٩٥٦	٢
الْبُعد السادس (الخدمات المساندة)					
**٠,٧٥٣	**٠,٩٤٩	٣	**٠,٧٢٨	**٠,٩٤٢	١
			**٠,٧٧٦	**٠,٩٦٢	٢
الْبُعد السابع (البيئة المدرسية والتعليمية)					
**٠,٨١٩	**٠,٩٣٨	٣	**٠,٨٤٤	**٠,٨٩١	١
			**٠,٧٩٦	**٠,٩٥١	٢

** دالة عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل.

يتضح من الجدول السابق أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع بُعدها ومع الدرجة الكلية لمحور واقع تطبيق مشروع معين للقسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية موجبة ودالة إحصائياً وذات قيم متوسطة ومرتفعة، فضلاً عن كونها ذات دلالة إحصائية مما يشير إلى أن أبعاد ومحاور الدراسة تتمتع بدرجة صدق مرتفعة جداً وعليه فإنها صالحة للتطبيق الميداني .

تم حساب الصدق البنائي لمحور واقع تطبيق مشروع معين للقسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية وكذلك لمحور التحديات التي تواجه مشروع معين للقسائم التعليمية، من خلال حساب معاملات الارتباط بين درجة البُعد، والدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه البُعد وجاءت النتائج موضحة في جدول ٥ وجدول ٦:

جدول رقم (٥) معاملات ارتباط بيرسون لأبعاد محور واقع تطبيق مشروع معين للقسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية بالدرجة الكلية للمحور.

الأبعاد	معامل الارتباط بالدرجة الكلية للمحور
السياسات والأنظمة	**٠,٥٥٦
التمويل	**٠,٨٣٦
الإدارة	**٠,٨٩٠
التوعية والاعلام	**٠,٨٦٥
المتابعة والتطوير	**٠,٨٥٦
الخدمات المساندة	**٠,٧٩١
البيئة المدرسية والتعليمية	**٠,٨٨٥

**دالة عند مستوى الدلالة (٠,٠١) فأقل.

يتبين من الجدول رقم (٥)، أن قيم معاملات الارتباط بين درجة البُعد والدرجة الكلية لمحور واقع تطبيق مشروع معين للقسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية الذي ينتمي إليه البُعد عالية؛ حيث تتراوح ما بين (٠,٥٥٦) و(٠,٨٩٠)، وجميعها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠١) فأقل؛ مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي، بما يعكس درجة عالية من الصدق لفقرات الاستبانة.

كما يوضح جدول (٦) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع الدرجة الكلية لمحور التحديات التي تواجه مشروع معين للقسائم التعليمية الذي تنتمي إليه العبارة موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠١) فأقل، وذات قيم متوسطة ومرتفعة، مما يشير إلى أن عبارات هذا المحور تتمتع بدرجة صدق مرتفعة وصلاحيته للتطبيق الميداني.

جدول (٦) معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات محور التحديات التي تواجه مشروع معين للقسائم التعليمية بالدرجة الكلية للمحور.

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	**٠,٣٤٢	٨	**٠,٧٨٠
٢	**٠,٥٨٠	٩	**٠,٧٢٠
٣	**٠,٧٨٧	١٠	**٠,٦٥٠
٤	**٠,٧١٧	١١	**٠,٦١٣
٥	**٠,٦٢٣	١٢	**٠,٤٥٨
٦	**٠,٦٩٩	١٣	**٠,٤١٤
٧	**٠,٨٠٩		

** دالة عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل.

ثبات أداة الدراسة:

قد تم استخدام معامل ألفا كرو نباخ (Chronbach Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، ويوضح الجدول رقم (٧) قيم معاملات الثبات ألفا كرو نباخ لكل أبعاد ومحاور الاستبانة:

جدول (٧) معامل ألفا كرو نباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

معامل الثبات	عدد الفقرات	الأبعاد	
٠,٩٤٠	٤	السياسات والأنظمة	الأول
٠,٩٢٧	٦	التمويل	الثاني
٠,٩٠٠	٤	الإدارة	الثالث
٠,٩٤٧	٤	التوعية والاعلام	الرابع
٠,٨٩٦	٣	المتابعة والتطوير	الخامس
٠,٩٤٧	٣	الخدمات المساندة	السادس
٠,٩١٤	٣	البيئة المدرسية والتعليمية	السابع
٠,٩٦٨	٢٧	محور واقع تطبيق مشروع معين للقسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية	
٠,٨٥٩	١٣	محور التحديات التي تواجه مشروع معين للقسائم التعليمية	
٠,٩٥٢	٤٠	الثبات الكلي للاستبانة	

يتضح من الجدول رقم (٧) أن معاملات الثبات ألفا كرو نباخ لمحاور الدراسة مرتفعة حيث بلغ معامل الثبات العام لمحور واقع تطبيق مشروع معين للقسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية (٠,٩٦٨) بينما بلغ معامل الثبات العام لمحور

التحديات التي تواجه مشروع معين للقسائم التعليمية (٠,٨٥٩)، أما الثبات العام لأداة الدراسة فقد بلغ (٠,٩٥٢)، وجميعها معاملات ثبات مرتفعة، مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي نص على الآتي:

السؤال الأول: ما واقع تطبيق مشروع معين للقسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر قادة وقائدات المدارس المطبقة للمشروع؟
للإجابة عن هذا السؤال حُسبت التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لأستجابات قادة وقائدات المدارس المطبقة لمشروع معين للقسائم التعليمية لكل أبعاد محور واقع تطبيق مشروع معين للقسائم التعليمية، وللمحور كاملا، والجداول من ٩ الى ١٦ توضح هذه النتائج.
أولا: السياسات والأنظمة

جدول رقم (٩) استجابات أفراد الدراسة لبعء السياسات والأنظمة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة								العبارة	
			موافق بشدة		موافق		غير موافق		غير موافق بشدة			
			%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
١	٠,٤٣	٣,٠٨	١٣,٣	١٢	٨١,١	٧٣	٥,٦	٥	٠	٠	١	يراعي مشروع معين تطبيق القوانين الدولية والمحلية التي تتعلق بالطفولة المبكرة
٢م	٠,٤٣	٣,٠٨	١٣,٣	١٢	٨١,١	٧٣	٥,٦	٥	٠	٠	٢	يراعي مشروع معين تطبيق الأنظمة الدولية والمحلية التي تتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة
٣م	٠,٣٧	٣,٠٨	١١,١	١٠	٨٥,٦	٧٧	٣,٣	٣	٠	٠	٣	يهيئ مشروع معين فرص التحاق متساوية لتعليم متكافئ ومناسب للطفولة المبكرة
٤	٠,٤٢	٣,٠٧	١٢,٢	١١	٨٢,٢	٧٤	٥,٦	٥	٠	٠	٤	يهيئ مشروع معين فرص التحاق متساوية لتعليم متكافئ ومناسب لذوي الاحتياجات الخاصة
		٣,٠٨	المتوسط الحسابي العام									

يتضمن بُعد " السياسات والأنظمة " على (٤) فقرات، جاءت استجابات أفراد الدراسة على جميع فقرات المحور بدرجة (موافق) حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (٣,٠٧ إلى ٣,٠٨) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من المقياس الرباعي التي تتراوح متوسطاتها بين (٢,٥١ إلى ٣,٢٥) وتشير إلى درجة

(موافق) بالنسبة لأداة الدراسة. وبالتالي فإن هناك تقارب في استجابات عينة افراد الدراسة على بُعد " السياسات والأنظمة ".

١- جاءت العبارة رقم (١) وهي " يراعي مشروع معين تطبيق القوانين الدولية والمحلية التي تتعلق بالطفولة المبكرة "، والعبارة رقم (٢) وهي " يراعي مشروع معين تطبيق الأنظمة الدولية والمحلية التي تتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة" بالمرتبة الأولى بين العبارات المتعلقة بالسياسات والأنظمة بمتوسط حسابي (٣,٠٨)، وانحراف معياري (٠,٤٣)، وبدرجة (موافق). وتفسير ذلك أن تلك القوانين تضمن جميع حقوق الطفولة المبكرة على المستوى التعليمي والنفسي والمهاري، وتراعي الفروق الفردية بين الأطفال وكذلك فإن الأنظمة العالمية تحرص على تأكيد حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل دقيق لضمان اندماجهم بشكل متوازن مع الرفاق الأصحاء.

٢- جاءت العبارة رقم (٣) وهي " يهيئ مشروع معين فرص التحاق متساوية لتعليم متكافئ ومناسب للطفولة المبكرة " بالمرتبة الأولى أيضا بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٣,٠٨)، وانحراف معياري (٠,٩٦)، ولكن هناك تفاوت أكبر بين استجابات أفراد العينة حول هذه العبارة (٧٧ يوافقون على هذه العبارة، و ١٠ يوافقون عليها بشدة في حين أن ٣ فقط لا يوافقون معها). ويعزى ذلك إلى أن المشروع يؤكد على سياسة الدمج وتقديم مناهج تعليمية متوازنة تصلح للجميع، دون فصل بين فئات الأطفال المختلفة.

٣- جاءت العبارة رقم (٤) وهي " يهيئ مشروع معين فرص التحاق متساوية لتعليم متكافئ ومناسب لذوي الاحتياجات الخاصة " بالمرتبة الثانية بين العبارات المتعلقة بالسياسات والأنظمة بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٣,٠٧)، وانحراف معياري (٠,٤٣).

نستخلص مما سبق أن المتوسط العام لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات بُعد "السياسات والأنظمة" قد بلغ (٣,٠٨) وهذا المتوسط يقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس الرباعي والتي تشير إلى درجة (موافق) بالنسبة لأداة الدراسة، أي أن قائدات وقائدة المدارس يرون أن سياسات وأنظمة مشروع معين للقوائم التعليمية واضحة بشكل كبير وتخدم الفئات المستهدفة.

ثانيا: التمويل جدول رقم (١٠) استجابات أفراد الدراسة لبعث التمويل

			موافق بشدة		موافق		غير موافق		غير موافق بشدة			
			%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
١	٠,٦٠	٢,٨٠	٤,٤	٤	٧٦,٧	٦٩	١٣,٣	١٢	٥,٦	٥	يتم الإعلان عن الميزانية السنوية للمشروع	١
٢	٠,٦٠	٢,٨٠	٤,٤	٤	٧٦,٧	٦٩	١٣,٣	١٢	٥,٦	٥	يتم تقدير تكاليف البرنامج بشكل دوري	٢
٣	٠,٦٤	٢,٨٠	٤,٤	٤	٧٨,٩	٧١	٨,٩	٨	٧,٨	٧	يتم تقدير التكاليف بشكل واقعي	٣
٥	٠,٦٨	٢,٧٦	٧,٨	٧	٦٥,٦	٥٩	٢١,١	١٩	٥,٦	٥	يتم تحديد المصروفات الحقيقية لكل طالب بشكل دقيق	٥
٦	٠,٧٣	٢,٧٤	٥,٦	٥	٧٤,٤	٦٧	٨,٩	٨	١١,١	١٠	يوفر مشروع معين الحوافز المناسبة لتشجيع المعلمين والاداريين	٦
٤	٠,٦٩	٢,٧٠	٥,٦	٥	٦٦,٧	٦٠	٢٠	١٨	٧,٨	٧	تتم دراسة تكلفه كل طالب في المشروع كحاله خاصه	٤
	٠,٥٦	٢,٧٧	المتوسط الحسابي العام									

أولاً: يتضمن بُعد " التمويل " (٦) فقرات، جاءت استجابات أفراد الدراسة على جميع فقرات المحور بدرجة (موافق) حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (٢,٧٠ إلى ٢,٨٠) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من المقياس الرباعي التي تتراوح متوسطاتها بين (٢,٥١ إلى ٣,٢٥) وتشير إلى درجة (موافق) بالنسبة لأداة الدراسة.

١-جاءت العبارات رقم (١) وهي " يتم الإعلان عن الميزانية السنوية للمشروع " ، والعبارة رقم (٢) وهي " يتم تقدير تكاليف البرنامج بشكل دوري "، والعبارة رقم (٣) وهي " يتم تقدير التكاليف بشكل واقعي " جميعها بالمرتبة الأولى بين العبارات المتعلقة بالتمويل بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٨٠)، وانحراف معياري (٠,٦٠)، (٠,٦١) وتفسير ذلك أن الإعلان عن الميزانية يتيح فرصة لتقدير أعداد الطلاب ، وبالتالي يتم العمل علي توفير الوسائل والاجهزة المناسبة حتى يستطيع المشروع أن يحقق اهدافه بشكل متكامل.

٢-جاءت العبارة رقم (٥) وهي " يتم تحديد المصروفات الحقيقية لكل طالب بشكل دقيق " بالمرتبة الثانية بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٧٦)، وانحراف معياري (٠,٦٨)، ويتحقق ذلك من خلال وضع معايير ثابتة تصلح لتقييم مصروفات كل طالب، دون صرف مبالغ في أوجه صرف غير مبررة أو مطلوبة.

٣- جاءت العبارة رقم (٦) وهي "يوفر مشروع معين الحوافز المناسبة لتشجيع المعلمين والاداريين" بالمرتبة الثالثة بين العبارات المتعلقة بالتمويل بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٧٤)، وانحراف معياري (٠,٧٣)، وتفسير ذلك أن الحوافز مهمة جدا لزيادة دافعية المعلمين والاداريين، ولحثهم على بذل المزيد من الجهد لتنفيذ اهداف المشروع .

٤- جاءت العبارة رقم (٤) وهي " تتم دراسة تكلفه كل طالب في المشروع كحاله خاصة " بالمرتبة الرابعة بين العبارات المتعلقة بالتمويل بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٧٠)، وانحراف معياري (٠,٦٩).

نستخلص مما سبق أن المتوسط العام لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات بُعد "التمويل" قد بلغ (٢,٧٧) وهذا المتوسط يقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس الرباعي والتي تشير إلى درجة (موافق) بالنسبة لأداة الدراسة، أي أن عينة الدراسة يرون أن تمويل مشروع معين للقوائم التعليمية وأوجه الصرف فيه مناسبة.

تتفق نتيجة البُعد السابق مع نتيجة دراسة الباطين (٢٠١٩) التي توصلت إلى أن مصادر تمويل التعليم في المملكة حكومية وأن مشاركته القطاع الخاص ضئيلة جدا. ومع دراسة أخضر (٢٠١٣) والتي ترى أن مشاركته القطاع الخاص ضئيلة جدا لتمويل التعليم في المملكة ، وتختلف مع دراسة Robinette (٢٠١١) والتي أكدت على وجود اختلاف في مستوى التمويل بين المدارس بناء على عدد الحالات.

ثالثاً: الإدارة

جدول رقم (١١) استجابات أفراد الدراسة لبعد الإدارة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة								العبارة
			موافق بشدة		موافق		غير موافق		غير موافق بشدة		
			%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
١	٠,٦٠	٢,٨٤	٦,٧	٦	٧٥,٦	٦٨	١٣,٣	١٢	٤,٤	٤	يستند مشروع معين على خطط واضحة ومعلنه بناء على رؤية ورساله محدد
٢	٠,٥٩	٢,٨٢	٤,٤	٤	٧٨,٩	٧١	١١,١	١٠	٥,٦	٥	يمنح مشروع معين العاملين قدرا من المرونة الإدارية
٣	٠,٦٤	٢,٨٠	٦,٧	٦	٧٢,٢	٦٥	١٥,٦	١٤	٥,٦	٥	يشجع مشروع معين التفويض الإداري بين القائد والموظفين في المدرسة

م ^٣	٠,٦٤	٢,٨٠	٥,٦	٥	٧٥,٦	٦٨	١٢,٢	١١	٦,٧	٦	يشجع مشروع معين اشراك جميع العاملين في صنع القرار	٤
	٠,٥٤	٢,٨٢	المتوسط الحسابي العام									

يتضمن بُعد " الإدارة " (٤) فقرات، جاءت استجابات افراد الدراسة على جميع فقرات المحور بدرجة (موافق) حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات بين (٢,٨٠) إلى (٢,٨٤) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من المقياس الرباعي التي تتراوح متوسطاتها بين (٢,٥١) إلى (٣,٢٥) وتشير إلى درجة (موافق) بالنسبة لأداة الدراسة.

١-جاءت العبارة رقم (٢) وهي " يستند مشروع معين على خطط واضحة ومعلنة بناء على رؤية ورسالة محددة " بالمرتبة الأولى بين العبارات المتعلقة بالإدارة بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٨٤٤)، وانحراف معياري (٠,٦٠)، حيث يضع المشروع خططا استراتيجية تستند على اهداف عامة واهداف مرحلية، تعكس تلك الاهداف الرؤية والرسالة التي يتبناها المشروع.

٢-جاءت العبارة رقم (٣) وهي " يمنح مشروع معين العاملين قدرا من المرونة الإدارية " بالمرتبة الثانية بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٨٢)، وانحراف معياري (٠,٥٩)، ويرجع ذلك إلى أن مشروع معين يعطي المدارس المطبقة للمشروع والعاملين فيها نوعا من المرونة في وضع وتنفيذ الأنشطة وطرق التدريس، وعمليات التقييم للطلاب

٣-جاءت العبارة رقم (١) وهي " يشجع مشروع معين التفويض الإداري بين القائد والموظفين في المدرسة "، والعبارة رقم (٤) وهي " يشجع مشروع معين اشراك جميع العاملين في صنع القرار بالمرتبة الثالثة بين العبارات المتعلقة بالإدارة بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٨٠)، وانحراف معياري (٠,٦٤)، ويعزى ذلك إلى أن القائد يمنح بعض التخصصات لبعض الموظفين حسب قدراتهم ومهاراتهم الشخصية والمهنية والعلمية، والقادرين على تنفيذها بدون اخطاء. كما يتحقق ذلك من خلال مناقشة القائد العاملين في آراءهم ومقترحاتهم وافكارهم الجديدة قبل صياغة أي قرار اداري او تعليمي هام.

نستخلص مما سبق أن المتوسط العام لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات بُعد "الإدارة" قد بلغ (٢,٨٠) وهذا المتوسط يقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس الرباعي والتي تشير إلى درجة (موافق) بالنسبة لأداة الدراسة، أي أن قادة وقائدات المدارس يرون أن المشروع يستند على رؤية واضحة ويمنح العاملين قدرا من المرونة الإدارية وفرصة المشاركة في صنع القرار .

رابعاً: التوعية والاعلام

جدول رقم (١٢) استجابات أفراد الدراسة لبعث التوعية والاعلام

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة								العبارة	
			موافق بشدة		موافق		غير موافق		غير موافق بشدة			
			%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
١	٠,٦٠	٢,٨٧	٧,٨	٧	٧٥,٦	٦٨	١٢,٢	١١	٤,٤	٤	يتم الإعلان بوضوح عن معايير وشروط الالتحاق بالمشروع في وسائل الاعلام المختلفة	
٤	٠,٦١	٢,٨٢	٥,٦	٥	٧٦,٧	٦٩	١٢,٢	١١	٥,٦	٥	يتم توعيه أولياء الأمور بحقوقهم وواجباتهم	
٣	٠,٦٠	٢,٨١	٥,٦	٥	٧٤,٤	٦٧	١٥,٦	١٤	٤,٤	٤	يتم توعيه العاملين بحقوقهم وواجباتهم	
٢	٠,٥٨	٢,٨٠	٤,٤	٤	٧٥,٦	٦٨	١٥,٦	١٤	٤,٤	٤	يتم الاستعانة بمتحدثين اعلاميين للتعريف بالمشروع	
		٢,٨٣	المتوسط الحسابي العام								٠,٥٦	

يتضمن بُعد " التوعية والإعلام " على (٤) فقرات، جاءت استجابات افراد الدراسة على جميع فقرات المحور بدرجة (موافق) حيث تراوحت متوسطاتهم الحسابية بين (٢,٨٠ إلى ٢,٨٧) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من المقياس الرباعي التي تتراوح متوسطاتها بين (٢,٥١ إلى ٣,٢٥) وتشير إلى درجة (موافق) بالنسبة لأداة الدراسة.

١-جاءت العبارة رقم (١) وهي " يتم الإعلان بوضوح عن معايير وشروط الالتحاق بالمشروع في وسائل الاعلام المختلفة " بالمرتبة الأولى بين العبارات المتعلقة بالتوعية والإعلام بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٨٧)، وانحراف معياري (٠,٦٠)، حيث أن الإعلان عن معايير وشروط الالتحاق بالمشروع، يتيح فرصة لجميع أولياء الامور لدراسة مميزات وأهداف المشروع قبل إلحاق أبنائهم فيه.

٢-جاءت العبارة رقم (٤) وهي " يتم توعيه أولياء الأمور بحقوقهم وواجباتهم " بالمرتبة الثانية بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٨٢)، وانحراف معياري (٠,٦١).

٣-جاءت العبارة رقم (٣) وهي " يتم توعيه العاملين بحقوقهم وواجباتهم " بالمرتبة الثالثة بين العبارات المتعلقة بالتوعية والإعلام بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٨١)، وانحراف معياري (٠,٦٠)، ويعزى ذلك إلى أن إدارة المشروع تتبع

مبادئ الشفافية في التعامل مع جميع العاملين بالمشروع، لضمان قيامهم بالواجبات المنوطة بهم وأيضا حصولهم على حقوقهم كاملة .
 ٤- جاءت العبارة رقم (٢) وهي " يتم الاستعانة بمتحدثين اعلاميين للتعريف بالمشروع " بالمرتبة الرابعة بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٨٠)، وانحراف معياري (٠,٥٨)، والهدف من الاستعانة بهؤلاء المتحدثين وصول المعلومات الكاملة عن المشروع لقطاع عريض من أولياء الامور في المناطق الجغرافية المختلفة. نستخلص مما سبق أن المتوسط العام لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات بُعد "التوعية والإعلام" قد بلغ (٢,٨٣) وهذا المتوسط يقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس الرباعي والتي تشير إلى درجة (موافق) بالنسبة لأداة الدراسة، أي أن عينة الدراسة يوافقون على أن الإعلان عن المشروع وتوعية العاملين فيه وأولياء الأمور يتم بشكل جيد.

خامساً: المتابعة والتطوير

جدول رقم (١٣) استجابات أفراد الدراسة لبعده المتابعة والتطوير

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة								العبارة	
			موافق بشدة		موافق		غير موافق		غير موافق بشدة			
			%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
١	٠,٥٥	٢,٩١	٧,٨	٧	٧٨,٩	٧١	١٠	٩	٣,٣	٣	يتابع مشرفي الوزارة التطورات التي تطرأ على حاله الطلاب	
٢	٠,٦٦	٢,٨٢	٧,٨	٧	٧٣,٣	٦٦	١٢,٢	١١	٦,٧	٦	يأخذ مشرفي الوزارة بملاحظات قائد/قائدة المدرسة حول الصعوبات التي تواجه إدارة المشروع في محاوله لتذليلها	
٣	٠,٦٦	٢,٨٠	٧,٨	٧	٧٠	٦٣	١٦,٧	١٥	٥,٦	٥	يأخذ مشرفي الوزارة بملاحظات قائد/قائدة المدرسة للتعرف على أهم المقترحات لتطوير المشروع	
		٢,٨٤	المتوسط الحسابي العام								٠,٥٧	

يتضمن بُعد " المتابعة والتطوير " على (٣) فقرات، جاءت استجابات افراد الدراسة على جميع فقرات المحور بدرجة (موافق) حيث تراوحت متوسطاتهم الحسابية بين (٢,٨٠ إلى ٢,٩١) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من المقياس الرباعي التي تتراوح متوسطاتها بين (٢,٥١ إلى ٣,٢٥) وتشير إلى درجة (موافق) بالنسبة لأداة

الدراسة. وبالتالي هناك تقارب في استجابات عينة افراد الدراسة على بُعد " المتابعة والتطوير "

١- جاءت العبارة رقم (٣) وهي " يتابع مشرفي الوزارة التطورات التي تطرأ على حاله الطلاب " بالمرتبة الأولى بين العبارات المتعلقة بالمتابعة والتطوير بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٩١)، وانحراف معياري (٠,٥٥)، حيث حرص الوزارة على حصول الطلاب الملتحقين بالمشروع على جميع حقوقهم التعليمية والمهارية والنفسية .

٢- جاءت العبارة رقم (١) وهي " يأخذ مشرفي الوزارة بملاحظات قائد/قائدة المدرسة حول الصعوبات التي تواجه إدارة المشروع في محاوله لتذليلها " بالمرتبة الثانية بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٨٢)، وانحراف معياري (٠,٦٦)، ويرجع ذلك إلى حرص الوزارة على الاحاطة بجميع المعوقات التي تواجه المدارس اثناء تنفيذ المشروع ، وتذليلها بسرعة كبيرة حرصا على وصول البرنامج إلى أهدافه.

٣- جاءت العبارة رقم (٢) وهي " يأخذ مشرفي الوزارة بملاحظات قائد/قائدة المدرسة للتعرف على أهم المقترحات لتطوير المشروع " بالمرتبة الثالثة بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٨٠)، وانحراف معياري (٠,٦٦)، وتفسير ذلك أن قادة وقائدات المدارس يرون أنه يتم الأخذ بملاحظاتهم من أجل تحسن المشروع مستقبلا .

نستخلص مما سبق أن المتوسط العام لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات بُعد "المتابعة والتطوير" قد بلغ (٢,٨٤) وهذا المتوسط يقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس الرباعي والتي تشير إلى درجة (موافق) بالنسبة لأداة الدراسة، أي أن عينة الدراسة يرون أن الوزارة تقوم بمتابعة الطلاب وتأخذ رأي العاملين بمشروع معين للقوائم التعليمية من أجل تطويره.

سادساً: الخدمات المساندة

جدول رقم (١٤) استجابات أفراد الدراسة لبعده الخدمات المساندة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة								العبارة	
			موافق بشدة		موافق		غير موافق		غير موافق بشدة			
			%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
١	٠,٥٤	٢,٩٦	١٠	٩	٧٧,٨	٧٠	١٠	٩	٢,٢	٢	١	يدعم المشروع توافر فريق متكامل للخدمات المساندة (مثل اخصائيين النطق والتخاطب، التدريبات السلوكية، العلاج الطبيعي)
٢	٠,٥٥	٢,٩٤	٨,٩	٨	٨٠	٧٢	٧,٨	٧	٣,٣	٣	٣	يعزز المشروع التفاعل الكامل بين الطلاب المستهدفين وزملائهم الاخرين

٣	٠,٥٧	٢,٨٩	٧,٨	٧	٧٦,٧	٦٩	١٢,٢	١١	٣,٣	٣	يشجع المشروع عملية تقييم القدرات النفسية للطلاب بشكل دوري ومنتظم	٢
	٠,٥٣	٢,٩٣									المتوسط الحسابي العام	

يتضمن بُعد " الخدمات المساندة " على (٣) فقرات، جاءت استجابات افراد الدراسة على جميع فقرات المحور بدرجة (موافق) حيث تراوحت متوسطاتهم الحسابية بين (٢,٨٩ إلى ٢,٩٦) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من المقياس الرباعي التي تتراوح متوسطاتها بين (٢,٥١ إلى ٣,٢٥) وتشير إلى درجة (موافق) بالنسبة لأداة الدراسة.

١-جاءت العبارة رقم (١) وهي " يدعم المشروع توافر فريق متكامل للخدمات المساندة (مثل اخصائين النطق والتخاطب، التدريبات السلوكية، العلاج الطبيعي)" بالمرتبة الأولى بين العبارات المتعلقة بالخدمات المساندة بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٩٦)، وانحراف معياري (٠,٥٤)، وتفسير ذلك أن العمل بنظام الفريق المتكامل الشامل لجميع التخصصات يضمن تحقيق هدف المشروع بشكل كبير، وايضا جودة المخرجات النهائية.

٢-جاءت العبارة رقم (٣) وهي " يعزز المشروع التفاعل الكامل بين الطلاب المستهدفين وزملائهم الاخرين " بالمرتبة الثانية بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٩٤)، وانحراف معياري (٠,٥٥)، حيث يهدف المشروع إلى دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة مع رفاقهم.

٣-جاءت العبارة رقم (٢) وهي " يشجع المشروع عملية تقييم القدرات النفسية للطلاب بشكل دوري ومنتظم " بالمرتبة الثالثة بين العبارات المتعلقة بالخدمات المساندة بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٨٩)، وانحراف معياري (٠,٥٧)، حيث أن وجود استعداد نفسي من جانب الطلاب للاستمرار في البرنامج يضمن اكسابهم الكثير من المعارف والمهارات والأنشطة.

نستخلص مما سبق أن المتوسط العام لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات بُعد "الخدمات المساندة" قد بلغ (٢,٩٣) وهذا المتوسط يقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس الرباعي والتي تشير إلى درجة (موافق) بالنسبة لأداة الدراسة، أي أن عينة الدراسة يوافقون على أن مشروع معين للفئات التعليمية يوفر الخدمات المساندة.

سابعاً: البيئة المدرسية والتعليمية

جدول رقم (١٥) استجابات أفراد الدراسة لبعيد البيئة المدرسية والتعليمية

الترتيب	المعيار	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة								العبارة	
			موافق بشدة		موافق		غير موافق		غير موافق بشدة			
			%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
١	٠,٥٤	٢,٩٦	٨,٩	٨	٨١,١	٧٣	٦,٧	٦	٣,٣	٣	يدعم المشروع توفير المرافق والتجهيزات الملائمة للطلاب	٢
٢	٠,٥٨	٢,٩٢	٨,٩	٨	٧٨,٩	٧١	٧,٨	٧	٤,٤	٤	يدعم المشروع تطبيق المعايير النموذجية في تصميم وتنفيذ المباني التعليمية	١
٣	٠,٦٥	٢,٩٠	١٠	٩	٧٦,٧	٦٩	٦,٧	٦	٦,٧	٦	يدعم المشروع توفير الوسائل التعليمية والمعينات الملائمة للطلاب	٣
		٠,٥٥	٢,٩٣	المتوسط الحسابي العام								

يتضمن بُعد " البيئة المدرسية والتعليمية" على (٣) فقرات، جاءت استجابات أفراد الدراسة على جميع فقرات المحور بدرجة (موافق) حيث تراوحت متوسطاتهم الحسابية بين (٢,٩٠ إلى ٢,٩٦) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من المقياس الرباعي التي تتراوح متوسطاتها بين (٢,٥١ إلى ٣,٢٥) وتشير إلى درجة (موافق) بالنسبة لأداة الدراسة.

١-جاءت العبارة رقم (٢) وهي " يدعم المشروع توفير المرافق والتجهيزات الملائمة للطلاب " بالمرتبة الأولى بين العبارات المتعلقة بالبيئة المدرسية والتعليمية بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٩٦)، وانحراف معياري (٠,٥٤)، حيث أنه لا بد من توافر بنية تحتية ومرافق وأجهزة من نوعية خاصة حتى تتحقق أهداف المشروع بشكل كامل .

٢-جاءت العبارة رقم (١) وهي " يدعم المشروع تطبيق المعايير النموذجية في تصميم وتنفيذ المباني التعليمية " بالمرتبة الثانية بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٩٢)، وانحراف معياري (٠,٥٨)، ويرجع ذلك إلى أن نوعية وفئات الطلاب الملتحقين بالمشروع تتطلب تجهيزات خاصة ومرافق تختلف في تصميمها عن المباني التعليمية العادية.

٣-جاءت العبارة رقم (٣) وهي " يدعم المشروع توفير الوسائل التعليمية والمعينات الملائمة للطلاب " بالمرتبة الثالثة بين العبارات المتعلقة بالبيئة المدرسية والتعليمية بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٩٠)، وانحراف معياري (٠,٦٥)، حيث يحتاج

الطلبة الملتحقين بالمشروع إلى وسائل تعليمية مبتكرة تتصف بالإثارة والتشويق والابهار.

نستخلص مما سبق أن المتوسط العام لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات بُعد " البيئة المدرسية والتعليمية" قد بلغ (٢,٩٣) وهذا المتوسط يقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس الرباعي والتي تشير إلى درجة (موافق) بالنسبة لأداة الدراسة، أي أن قائدات وقائدة المدارس يوافقون على أن مشروع معين يوفر البيئة المدرسية والتعليمية المناسبة للطلاب.

جدول رقم (١٦) استجابات أفراد الدراسة لأبعاد محور واقع تطبيق مشروع معين للقسائم التعليمية

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
السياسات والأنظمة	٣,٠٨	٠,٣٨	١	موافق
الخدمات المساندة	٢,٩٣	٠,٥٣	٢	موافق
البيئة المدرسية والتعليمية	٢,٩٣	٠,٥٥	٣	موافق
المتابعة والتطوير	٢,٨٤	٠,٥٧	٤	موافق
التوعية والاعلام	٢,٨٣	٠,٥٦	٥	موافق
الإدارة	٢,٨٢	٠,٥٤	٦	موافق
التمويل	٢,٧٧	٠,٥٦	٧	موافق
المتوسط العام لإجمالي واقع تطبيق مشروع معين للقسائم التعليمية	٢,٨٨	٠,٤٣		موافق

يتضح من الجدول السابق أن استجابات قادة وقائدات المدارس على "واقع تطبيق مشروع معين للقسائم التعليمية" جاءت بدرجة "موافق"، حيث بلغ المتوسط العام للمحور ككل (٢,٨٨)، وجاءت موافقة أفراد الدراسة على جميع أبعاد المحور بدرجة " موافق" ايضاً، وجاء بُعد "السياسات والأنظمة" في المرتبة الأولى، بمتوسط (٣,٠٨) ، كما جاء بُعد " الخدمات المساندة" في المرتبة الثانية، بمتوسط (٢,٩٣) ، أما بُعد " البيئة المدرسية والتعليمية" فقد احتل المرتبة الثالثة، بمتوسط (٢,٩٣) ، أما بُعد " المتابعة والتطوير" فجاء في المرتبة الرابعة بمتوسط (٢,٨٤)، في حين جاء بُعد " التوعية والاعلام" بالمرتبة الخامسة بمتوسط (٢,٨٣)، ثم بُعد " الإدارة" بالمرتبة السادسة بمتوسط (٢,٨٢)، واخيراً جاء بُعد " التمويل" بالمرتبة السابعة بمتوسط (٢,٧٧).

السؤال الثاني : ما التحديات التي تواجه تطبيق مشروع معين للقسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر قادة وقائدات المدارس المطبقة للمشروع؟

للإجابة عن هذا السؤال حُسبت التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات قادة وقائدات المدارس المطبقة لمشروع معين للقسائم التعليمية لمحور التحديات التي تواجه تطبيق مشروع معين للقسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية، والجدول ١٧ يبين هذه النتائج.

جدول رقم (١٧) استجابات أفراد الدراسة لمحور التحديات التي تواجه تطبيق مشروع معين للقسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة								العبارة	
			موافق بشدة		موافق		غير موافق		غير موافق بشدة			
			%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
١	٠,٥٨	٣,٠٤	١٦,٧	١٥	٧٣,٣	٦٦	٧,٨	٧	٢,٢	٢	ضعف الحوافز المقدمة لتشجيع العاملين في المشروع	١
٢	٠,٤٠	٣,٠٢	٧,٨	٧	٨٧,٨	٧٩	٣,٣	٣	١,١	١	قلة عدد القيادات الإدارية المؤهلة والمتخصصة في إدارة مثل هذه المشاريع	٣
٣	٠,٥٣	٣,٠١	١٣,٣	١٢	٧٥,٦	٦٨	١,٠	٩	١,١	١	ضعف دور الاعلام في الإعلان والتوعية بأهمية المشروع في مواقع التواصل المختلفة	٦
٤	٠,٥١	٢,٩٩	١١,١	١٠	٧٧,٨	٧٠	١,٠	٩	١,١	١	قله اعداد المدارس الملائمة لإقامه المشروع	٩
٥	٠,٤٧	٢,٩٨	٨,٩	٨	٨١,١	٧٣	٨,٩	٨	١,١	١	كثرة المهام الإدارية الموكلة لقادة المدارس	٢
٥م	٠,٥٦	٢,٩٨	١٢,٢	١١	٧٥,٦	٦٨	١,٠	٩	٢,٢	٢	عدم كفاية اللوائح والأدلة التنظيمية المتعلقة بالمشروع	٥
٦	٠,٥١	٢,٩٧	١,٠	٩	٧٧,٨	٧٠	١١,١	١٠	١,١	١	ندرة فرص التطوير المهني للقيادات في المشروع	٤
٧	٠,٥٣	٢,٩٤	١,٠	٩	٧٥,٦	٦٨	١٣,٣	١٢	١,١	١	ضعف الوعي المجتمعي بالخدمات التي يقدمها المشروع	٨
٨	٠,٥٠	٢,٩٢	٧,٨	٧	٧٧,٨	٧٠	١٣,٣	١٢	١,١	١	ضعف البنية التحتية وتجهيزات المدارس	١٠
٩	٠,٥٣	٢,٩١	٨,٩	٨	٧٤,٤	٦٧	١٥,٦	١٤	١,١	١	عدم الوعي بأهمية المشروع من قبل بعض أولياء الأمور	٧
١٠	٠,٦٢	٢,٨١	٧,٨	٧	٦٨,٩	٦٢	٢,٠	١٨	٣,٣	٣	ارتفاع تكاليف المشروع بشكل مستمر	٣
١١	٠,٦٩	٢,٦٣	١١,١	١٠	٤٢,٢	٣٨	٤٥,٦	٤١	١,١	١	شروع النمط المركزي في إدارة المشروع	١

١٢	٠,٦٥	٢,٤٢	٥,٦	٥	٣٤,٤	٣١	٥٦,٧	٥١	٣,٣	٣	ضعف متابعة الجهات المشرفة على المشروع في الوزارة (إدارة التربية الخاصة وإدارة التعليم الأهلي) للمدارس المطبقة للمشروع	١ ٢
المتوسط الحسابي العام												
	٠,٦٩	٢,٦٣										

يتضمن محور " التحديات التي تواجه تطبيق مشروع معين للقوائم التعليمية في المملكة العربية السعودية" على (١٣) فقرة، جاءت استجابات افراد الدراسة على جميع فقرات المحور بدرجة (موافق)، ما عدا الفقرة رقم (١٢) ، جاءت استجاباتهم عليها بدرجة (غير موافق)، كما تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات المحور ما بين (٢,٤٢ إلى ٣,٠٤) وهي متوسطات تقع جميعها في الثالثة من المقياس الرباعي ما عدا عبارة واحدة فقط تقع بالفئة الثانية، وهذا يعني أن جميع عبارات المحور عدا العبارة رقم (١٢) تمثل تحديات تواجه تطبيق مشروع معين للقوائم التعليمية في المملكة.

١-جاءت العبارة رقم (١١) وهي " ضعف الحوافز المقدمة لتشجيع العاملين في المشروع " بالمرتبة الأولى بين العبارات المتعلقة بالتحديات التي تواجه تطبيق مشروع معين للقوائم التعليمية في المملكة العربية السعودية بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٣,٠٤ من ٤)، وانحراف معياري (٠,٥٨)، ويمكن أن يعزى ذلك أن الاعتمادات المالية المخصصة لهذا البند قليلة في الميزانية التي وضعتها الوزارة للمشروع.

٢-جاءت العبارة رقم (٣) وهي " قلة عدد القيادات الإدارية المؤهلة والمتخصصة في إدارة مثل هذه المشاريع " بالمرتبة الثانية بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٣,٠٢ من ٤)، وانحراف معياري (٠,٤٠)، حيث أن القيادات الموجودة في الوزارة لم تتلقى تدريباً أو تأهيلاً مسبقاً على مثل هذا النوع من المشاريع التعليمية المتخصصة بدرجة كبيرة.

٣-جاءت العبارة رقم (٦) وهي " ضعف دور الاعلام في الإعلان والتوعية بأهمية المشروع في مواقع التواصل المختلفة" بالمرتبة الثالثة بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٣,٠١ من ٤)، وانحراف معياري (٠,٥٣)، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن وسائل الاعلام لا تهتم كثيراً بالجوانب التعليمية.

٤-جاءت العبارة رقم (٩) وهي " قلة أعداد المدارس الملانمة لإقامه المشروع " بالمرتبة الرابعة بين العبارات المتعلقة بالتحديات التي تواجه تطبيق مشروع معين للقوائم التعليمية في المملكة العربية السعودية بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٩٩ من ٤)، وانحراف معياري (٠,٥١)، وهذا لا يتناقض مع ما ذكر سابقاً في أن المدارس المطبقة للمشروع تتوافر فيها البيئة المدرسية والتعليمية المناسبة للطلاب وانما مايشكل تحدياً هو قلة أعداد هذه المدارس حيث أن البنية التحتية والمرافق ومساحات بعض

المدارس لا تتناسب مع أهداف ورؤية ورسالة هذا البرنامج، ولا تستوعب أعدادا كبيرة من الطلاب.

٥- جاءت العبارة رقم (٢) وهي " كثرة المهام الإدارية الموكلة لقادة المدارس " والعبارة رقم (٥) وهي " عدم كفاية اللوائح والأدلة التنظيمية المتعلقة بالمشروع " بالمرتبة الخامسة بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٩٨)، ويعود ذلك وجود الكثير من المهام التي يمارسها قادة المدارس على مدار اليوم الدراسي منها الإداري والفني والإشرافي والرقابي. كما أنه لا توجد لوائح خاصة بالمشروع، ولكن ربما يشار إليه ضمن أنشطة المدارس الأساسية كجزء منها.

٦- جاءت العبارة رقم (٤) وهي " ندرة فرص التطوير المهني للقيادات في المشروع " بالمرتبة السادسة بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٩٧)، وانحراف معياري (٠,٥١).

٧- جاءت العبارة رقم (٨) وهي " ضعف الوعي المجتمعي بالخدمات التي يقدمها المشروع " بالمرتبة السابعة بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٩٤)، وانحراف معياري (٠,٥٣)، وقد يرجع ذلك إلى ضعف دور الإعلام في الإعلان والتوعية بأهمية المشروع في مواقع التواصل المختلفة والذي احتل المرتبة الثالثة كأبرز التحديات التي تواجه تطبيق مشروع معين للقسائم التعليمية.

٨- جاءت العبارة رقم (١٠) وهي " ضعف البنية التحتية وتجهيزات المدارس " بالمرتبة الثامنة بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٩٢)، وانحراف معياري (٠,٥٠).

٩- جاءت العبارة رقم (٧) وهي " عدم الوعي بأهمية المشروع من قبل بعض أولياء الأمور " بالمرتبة التاسعة بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٩١)، وانحراف معياري (٠,٥٣)، وهذا أيضا قد يؤكد ضعف دور الإعلام في الإعلان والتوعية بأهمية المشروع وقد يفسر احتلال هذا البعد التوعوية والإعلام المرتبة الخامسة عند مناقشة واقع تطبيق مشروع معين للقسائم التعليمية.

١٠- جاءت العبارة رقم (١٣) وهي " ارتفاع تكاليف المشروع بشكل مستمر " بالمرتبة العاشرة بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٨١)، وانحراف معياري (٠,٦٢).

١١- جاءت العبارة رقم (١) وهي " شيوع النمط المركزي في إدارة المشروع " بالمرتبة الحادية عشر بين العبارات المتعلقة بالتحديات التي تواجه تطبيق مشروع معين للقسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية بدرجة (موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٦٣) من (٤)، وانحراف معياري (٠,٦٩)، حيث أن وجود هذا النمط لا يسمح بتكوين فرق العمل المتخصصة وإيضاً لا يسمح بمشاركة العاملين في صناعة القرارات، أو تفويض الصلاحيات لهم. وهذا بدوره قد يفسر احتلال بعد الإدارة المرتبة قبل الأخيرة (السادسة) عند مناقشة واقع تطبيق مشروع معين للقسائم التعليمية.

١٢- علي النقيض فإن العبارة رقم (١٢) وهي " ضعف متابعة الجهات المشرفة على المشروع في الوزارة (إدارة التربية الخاصة وإدارة التعليم الأهلي) للمدارس المطبقة للمشروع لاتشكل تحدياً وهذا بدوره يؤكد نتيجة السؤال السابق أن أفراد الدراسة يرون أن الوزارة تقوم بمتابعة العاملين بمشروع معين للقوائم التعليمية من أجل تطويره. بالمرتبة الثانية عشر بين العبارات المتعلقة بالتحديات التي تواجه تطبيق مشروع معين للقوائم التعليمية في المملكة العربية السعودية بدرجة (غير موافق) وبمتوسط حسابي (٢,٤٢)، وانحراف معياري (٠,٦٥).

نستخلص مما سبق أن عينة الدراسة من قادة وقائدات المدارس يرون أن جميع العبارات الواردة تمثل تحديات تواجه تطبيق مشروع معين للقوائم التعليمية في المملكة العربية السعودية باستثناء العبارة رقم (١٢).

تتفق النتائج السابقة مع نتيجة دراسة الكلباني (٢٠١٩) التي توصلت إلى أن معوقات شراكه القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة في محافظه الظاهرة في سلطنه عمان تتمثل في عدم وضوح الأنظمة واللوائح التي تساهم في نشر ثقافه شراكه القطاع الخاص في تمويل تعليم الطلاب ذوي الإعاقة، وضعف التركيز الإعلامي على مشاركات القطاع الخاص في التمويل، والمركزية العالية وكثرة الإجراءات الروتينية في المؤسسات التعليمية.

السؤال الثالث: ما هي أهم الاقتراحات لتطوير مشروع معين للقوائم التعليمية؟

قدم قادة وقائدات المدارس المطبقة لمشروع معين مجموعة من المقترحات لتطوير مشروع معين للقوائم التعليمية في المملكة العربية السعودية ويوضح جدول ١٨ أهم هذه المقترحات:

جدول رقم (١٨) أهم المقترحات لتطوير مشروع معين للقوائم التعليمية في المملكة العربية السعودية

م	المقترحات	التكرار	النسبة
١	تحديد الرسوم المعتمدة من الوزارة على المدارس المشتركة بمشروع معين، وسرعه تسليم المبالغ المالية المستحقة للمدارس.	١٧	١٨,٩
٢	تكثيف الوعي بالمشروع وتشمل القيادات والمدارس وأولياء الأمور.	١٦	١٧,٨
٣	اعطاء حوافز للعاملين في المشروع من قبل القيادات العليا بالوزارة	١٢	١٣,٣
٤	توفير ميزانية شاملة لجميع الطلاب المستجدين.	١١	١٢,٢
٥	التدريب المكثف لرفع مستوى المعرفة والخبرة للعاملين بهذا المجال من معلمين ومشرفين وموظفي التعليم	٨	٨,٩
٦	ادراج طلاب فرط الحركة ضمن برنامج القوائم.	٧	٧,٨
٧	اشراف جهات رقابية وقانونية على اداء المدارس المشتركة بالمشروع	٥	٥,٦
٨	تطوير مرافق البنية التحتية الكاملة للمدارس المستحقة للانضمام لمشروع معين.	٤	٤,٤

الجدول السابق يوضح أن (١٧) فردا اقترحوا أن يتم تحديد الرسوم المعتمدة من الوزارة على المدارس المشتركة بمشروع معين، وأكدوا على ضرورة سرعه تسليم المبالغ المالية المستحقة للمدارس ، في حين أكد (١٦) من المشاركين على أهمية تكثيف الوعي بالمشروع عن طريق توعية كل من القيادات والعاملين في المدارس وأولياء الامور ، بينما اقترح (١٢) أن تقوم القيادات العليا بالوزارة بإعطاء حوافز للعاملين في المشروع، في حين يرى (١١) أهمية توفير ميزانية شاملة لجميع الطلاب المستجدين. وأيضا اقترح (٨) من المشاركين ضرورة التدريب المكثف للعاملين بهذا المشروع سواء كانوا معلمين أو مشرفين لرفع مستوى المعرفة والخبرة ، في حين يرى (٧) أهمية إدراج طلاب فرط الحركة ضمن مشروع معين للقوائم التعليمية. إضافة لذلك اقترح (٧) من المشاركين إشراف جهات رقابية وقانونية على أداء المدارس المشتركة بالمشروع، واخيرا اقترح (٤) أفراد تطوير مرافق البنية التحتية الكاملة للمدارس المستحقة للانضمام لمشروع معين.ويمكن القول ان الغالبية العظمى من هذه المقترحات لم تضاف جديدا فقدتمت الإشارة إليها عند الحديث عن التحديات التي تواجه تطبيق مشروع معين للقوائم التعليمية باستثناء ادراج طلاب فرط الحركة ضمن برنامج القوائم واشراف جهات رقابية وقانونية على أداء المدارس المشتركة بالمشروع.

توصيات الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي يؤمل أن تساهم في تطوير مشروع معين للقوائم التعليمية تتمثل في الآتي:

- زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للحوافز المقدمة لتشجيع العاملين في المشروع، وايضا توفير ميزانية شاملة لجميع الطلاب المستجدين.
- ضرورة تحديد الرسوم المعتمدة من الوزارة على المدارس المشتركة بمشروع معين، وسرعه تسليم المبالغ المالية المستحقة للمدارس.
- أهمية استقطاب القيادات الإدارية المؤهلة والمتخصصة في إدارة مثل هذه المشاريع وكذلك توفير فرص التطوير المهني للقيادات في المشروع مع تخفيف كم المهام الإدارية الموكلة لقادة المدارس.
- تكثيف دور الاعلام في الإعلان والتوعية بأهمية المشروع في مواقع التواصل المختلفة، وذلك من أجل زيادة الوعي المجتمعي بالخدمات التي يقدمها المشروع.
- وضع مجموعة من اللوائح والأدلة التنظيمية المتعلقة بالمشروع، مع التخفيف من حدة النمط المركزي في إدارة المشروع.
- تطوير البنية التحتية وتجهيزات ومرافق المدارس والالتزام بالمعايير النموذجية في تصميم وتنفيذ المباني التعليمية لتستحق الانضمام لمشروع معين.

- تكثيف متابعة الجهات المشرفة على المشروع في الوزارة (إدارة التربية الخاصة وإدارة التعليم الأهلي) للمدارس المطبقة للمشروع.
- الاهتمام بتوفير فرص التطوير المهني للعاملين في المشروع من معلمين ومشرفين تربويين.
- إدراج طلاب فرط الحركة ضمن برنامج القسائم، مع توفير فريق متكامل للخدمات المساندة (مثل اخصائيين النطق والتخاطب، التدريبات السلوكية، العلاج).

مقترحات للدراسات المستقبلية:

- تقترح الباحثة اجراء دراسات مستقبلية مشابهة للدراسة الحالية ومكملة لها مثل:
- عقد دراسات مقارنة بين الادارات التعليمية المختلفة للوقوف على مدى تفعيل مشروع معين للقسائم التعليمية وتقييم نتائجه ومخرجاته.
- اجراء دراسات مماثلة بعد عامين للتأكد من تحقيق المشروع لأهدافه العامة والفرعية. ولمعرفة فيما إذا تم التغلب على التحديات التي ناقشتها الدراسة الحالية

المراجع:

- أخضر، أروى علي. (٢٠١٣). المدرسة المنتجة في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية مقترح تطبيقي. (رسالة دكتوراه غير منشوره)، كلية التربية جامعة الملك سعود، الرياض.
- البابطين، أماني أحمد. (٢٠١٩). تنويع مصادر تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبه تطلعات رؤية ٢٠٣٠ في ضوء التجربة الأمريكية. *المجلة الدولية للتربية/متخصصة* ٨(٩)، ٥٥-٧٠.
- باتشيرجي، أنول. (٢٠١٥). بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات (خالد آل حيان، مترجم). عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- بوز اند كمبني العالمية (٢٠١١). استراتيجية تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التعليم العام دراسة غير منشوره مقدمه الى وزارة التعليم.
- الجابري، نيفاف. (٢٠١٠، يناير). تجربة المدارس المفوضة في الولايات المتحدة الأمريكية وامكانية الإفادة منها في خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية. ورقة مقدمة إلى اللقاء السنوي الخامس عشر تطوير التعليم. روى نماذج ومتطلبات الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن) كلية التربية جامع الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- جوهر، علي والباسل، ميادة. (٢٠١٥) الأستثمار الأمثل في تمويل التعليم. المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع .
- شركه تطوير التعليم القابضة(٢٠١٩). معين للقسائم التعليمية. تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٨ من: https://www.tatweer.sa/?page_id=86
- شركه تطوير التعليم القابضة(٢٠١٦). التقرير السنوي. تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٢ من: <https://www.tatweer.sa>
- العنبيبي، منصور بن حمود. (٢٠١٧). خصخصة خدمات الجامعات السعودية في ضوء التجارب العالمية "استراتيجية مقترحة". (رسالة دكتوراه غير منشوره)، كلية التربية جامعة الملك سعود، الرياض.
- عناية، غازي. (٢٠١٤). البحث العلمي منهجية إعداد البحوث والرسائل الجامعية. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع .
- الفايز، هيله عبد الله. (٢٠١١). استراتيجية مقترحة لخصخصة بعض الخدمات التربوية في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. (رسالة دكتوراه غير منشوره)، كلية العلوم الاجتماعية جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

القريني، تركي عبد الله. (٢٠١٧). العوامل المؤثرة في تدني مستوى تقديم الخدمات الانتقالية للتلاميذ ذوي الإعاقات المتعددة بالمملكة العربية السعودية. *المجلة الدولية للأبحاث التربوية*، ١٤ (١)، ٨٥-١٠٥.

الكلباني، جوخه سالم. (٢٠١٩). دور القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة بسلطنة عمان من وجهة نظر أصحاب العلاقة. *المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة*. (٧)، ٣٧-٦٢.

المشعان، حصة فهد. (١٤٣٨). تطوير ادارته تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس الدمج في ضوء نموذج المدرسة الشاملة الأمريكية: "استراتيجية مقترحة". (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية جامعة الملك سعود، الرياض.

المنقاش، ساره عبد الله. والخضير، رنا عبد الرحمن. (٢٠١٧). التمويل المرتبط بالأداء مدخل لتمويل المدارس الحكومية السعودية: التجربة الأمريكية كنموذج. *مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع*. (١٤)، ٢٤٩-٢٧٠.

المنقاش، ساره عبد الله. والشهري، زانه عبد الرحمن. (٢٠١٨). استثمار المواهب الطلابية كبديل مساند لتمويل التعليم في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. *المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة*. (٣)، ١٦٤-٢٠٧.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (٢٠١٥). اعادة التفكير في التربية والتعليم نحو صالح مشترك عالمي. منشورات اليونسكو. تم الاسترجاع بتاريخ

<https://books.google.com/books/a> من: ٢٠١٩/١٠/١٠

منظمة الصحة العالمية (٢٠١٩). التقرير العالمي حول الإعاقة تم الاسترجاع

بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٧ من: <https://www.who.int/disabilities/world>

الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٩) الإحصاءات السكانية والحيوية. تم الاسترجاع بتاريخ

٢٠١٩/١٠/٨ من: <http://beta.stats.gov.sa/ar/statistical>

وزاره التعليم (٢٠١٣). تصور مبدئي لتطبيق نظام القسائم التعليمية في المدارس الالهية. دراسة غير منشورة لنتائج اجتماع الطائف.

وزاره التعليم (١٤٣٦/١٤٣٧). الدليل التنظيمي للتربية الخاصة. الاصدار الأول. الرياض. مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم.

Robinette, John Emerson. (2011). *public school funding and school systems meeting adequate yearly progress in Tennessee*, (unpublished doctoral dissertation), college of education, state university of Tennessee, USA